مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

قسم الدراسات والتقارير الخاصة

أزمـــات متكررة
وتداعيات خطيرة

فلسطينيو ســـورية في لبنان 2015

إعداد الباحث
إبـراهيـم العـلـي

كانون الثاني -يناير 2016

فلسطينيو ســـورية في لبنـان

٢٠١٥

أزمــات متكررة وتداعيات خطيرة

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى ـ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦م
مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ـ لندن

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية

قسم الدراسات والتقارير الخاصة

فلسطينيو ســـورية في لبنـان
٢٠١٥
أزمــات متكررة وتـداعيات خطيرة

إعداد الباحث

إبراهيم العلي

الفهرس

تقديم ٦
الأزمات والتداعيات ٧
- الأزمة الأولى «شتاء قارس واستجابة شبه معدومة» ٧
- الأزمة الثانية «الإقامة النظامية شرط للتقدم للامتحانات» ١٠
- الأزمة الثالثة

«الأونروا ووقف المساعدات المقدمة للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان» ١٢
- الأزمة الرابعة «اشتباكات ونزوح ومناشدات». ١٧

النتائج والتوصيات ١٩

تقديـم

وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان حسب احصائيات غير رسمية من داخل الأونروا نهاية نوفمبر – تشرين الثاني ٢٠١٥ حوالي ٤٢ ألف لاجئ ، يتوزعون على المناطق الخمسة في المدن اللبنانية داخل وخارج المخيمات بنسب متفاوتة.

ويشار إلى أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين قد تجاوز الثمانين ألفاً بعد أزمة مخيم اليرموك الذي تعرض لقصف الطيران الحربي «الميغ» يوم ١٦/ كانون الأول – ديسمبر٢٠١٢ والتي تسببت بخروج عشرات الآلاف منه إلى داخل وخارج سورية.

تعرض اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان إلى عدة أزمات كادت أن تفتك بهم بدءاً من أزمات طبيعية وانتهاءًا بأزمات تسببتها بعض القرارات الدولية مروراً بأزمات قانونية وميدانية.

الأزمات والتداعيات

إن تتبع الأوضاع الانسانية والمعيشية للاجئين بيَّنَ أن عام ٢٠١٥ كان الأسوء عليهم بسبب التراجع الحاد بالعمل الاغاثي والاضطرابات القانونية والأمنية التي شهدتها بعض المخيمات الفلسطينية في لبنان.

• الأزمة الأولى «شتاء قارس واستجابة شبه معدومة»

شهد لبنان في شتاء ٢٠١٥ العديد من العواصف الثلجية التي تأثرت بها المنطقة عموماً، والتي اشتهرت بعضها بأسماء مختلفة حسب المناطق التي ضربتها، فكانت «زينة» في لبنان، و«هدى» في فلسطين والأردن، وغيرهما من الأسماء.

لقد ذاق اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان مرارة هذه الكارثة الإضافية التي أضيفت إلى سجل نكباتهم المتلاحقة منذ لجوئهم إليه، نظراً إلى ضعف الاستعدادات لاستقبال هذا النوع من العواصف وصعوبة التحرك وتعذّر الوصول إلى المناطق التي غطتها الثلوج وفقدان المواد الأساسية اللازمة من وقود ومواد غذائية وحليب الأطفال، وتجمّد المياه في الخزانات.

وتُعَدّ منطقة البقاع من أشدّ مناطق لبنان برودة، بحكم موقعها الجغرافي الممتد بين سلسلتي جبال لبنان الشرقية والغربية، وتسكن فيها ١٦,٢٠٪ من العائلات الفلسطينية السورية اللاجئة من سورية، أي ما يعادل ٢٠٦٠ عائلة تشكّل نحو ٧٤٢٠ لاجئاً، يقيم نحو (١,٦٪) منهم في مخيم الجليل في مدينة بعلبك التي ترتفع عن سطح البحر نحو ٨٠٠ م، بينما يتوزع الباقون على مدن البقاع وبلداته البالغ تعدادها قرابة ٢٣٥ مدينة وقرية.

وعانى اللاجئون الفلسطينيون في منطقة البقاع في الأوضاع الطبيعية من شحّ المساعدات الواردة إليهم من قبل المؤسسات المعنية في العمل الإغاثي، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها وجودهم متفرقين على تلك المساحة الواسعة والممتدة، بالإضافة إلى تصنيفهم كلاجئين

فلسطينيين غير معنية بهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، باعتبارهم تحت ولاية الأونروا، في حين لا وجود لخدمات الأونروا المختلفة، سواء الطبية أو التعليمية، إلا داخل المخيمات أو المدن الرئيسية.

لقد نجمت عن العاصفة أضرار مباشرة أصابت معظم تجمعات اللاجئين ومخيماتهم في لبنان، تمثلت في تطاير الخيم والأسقف المعدنية لبعض البيوت ودخول المياه إلى منازل اللاجئين وحصول بعض الوفيات بين الأطفال وكبار السنّ، التي سبّبها الانخفاض الكبير في درجات الحرارة وشدة سرعة الرياح وعدم وجود المحروقات أو القدرة على شرائها بعد توقف معظم المؤسسات الإغاثية عن تقديم المساعدات للاجئين.

أما عن الأضرار غير المباشرة، فكانت في أغلبها تتعلق بالأطفال الذين تعرضوا للبرد الشديد، وما ترافق معه من أزمات صحية احتاجت لفترات علاج طويلة كالربو والأنفلونزا والالتهابات الرئوية. ففي ١٩ كانون الثاني/ يناير، أنقذ الصليب الأحمر اللبناني طفلين فلسطينيين سوريين (طفل وطفلة) لم يتجاوزا سنتين ونصف سنة من العمر، من مهجري مخيم اليرموك في لبنان، بعد أن وُجدا وحيدين في البرد بجانب غرفة صغيرة في بلدة «كوكبا» في قضاء راشيا بجنوب لبنان، إثر تعرض والدتهما لعارض صحي نقلت على إثره إلى المستشفى، حيث وجدهما فتى في حالة مزرية ويرتجفان من البرد، فجرى إيواؤهما في أحد المنازل، قبل أن يُنقلا إلى المستشفى، بعد أن حضرت قوى الأمن الداخلي التي واكبت وضعهما ونقلتهما إلى مشفى راشيا الحكومي.

الاستجابة لأزمة العاصفة

تفاوت حجم الحراك والتعاطي الرسمي والفصائلي مع ما تعرض له اللاجئون من قساوة الشتاء نظراً لضعف الاستعدادات من جهة والامكانيات من جهة أخرى.

فعلى صعيد الأونروا أعلنت الاونروا عن مساعدتها الشتوية للاجئين الفلسطينيين إلا أنها استثنت عدداً كبيراً من العائلات حيث اقتصرت مساعداتها على اللاجئين الذين يسكنون في المناطق الأكثر برودة كمنطقة البقاع حسب تصنيفها.

أما فصائلياً فقد ظهر واضحاً ضعف الاستعدادات لدى الفصائل الفلسطينية العاملة على الأرض للتتعامل مع الأزمات، باستثناء بعض المساعدات التي قدمتها حركة حماس بحسب ما صرح مسؤول مكتب شؤون اللاجئين في حركة حماس ياسر علي، يوم ٩ كانون الثاني/

يناير ٢٠١٥ عن أن «الحركة شرعت بتقديم مساعدات عاجلة للاجئين في بعض التجمعات والمآوي العامة لمساعدتهم على مواجهة هذه الظروف».

وعلى صعيد العمل الأهلي الفلسطيني، قامت بعض اللجان القائمة على متابعة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان كاللجنة النسائية في لجنة فلسطينيي سورية بزيارات ميدانية شملت بعض المخيمات والتجمعات التي يقطنها فلسطينيو سورية في منطقة البقاع اللبناني، بهدف تفقد أحوالهم وأوضاعهم الإنسانية والمعيشية وتقديم يد العون والمساعدة لهم، حيث وزعت كميات قليلة من مادة المازوت والمدافئ والحرامات الشتوية والأحذية وفوط الأطفال على بضعة عائلات تضررت من العاصفة الثلجية.

ردود أفعال غاضبة

في ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، اعتصم العشرات من أبناء اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان أمام مركز الأونروا في مخيم البداوي، تنديداً بتأخر الأونروا في توزيع المساعدات الشتوية على اللاجئين الذين تتفاقم معاناتهم بسبب المنخفض الجوي الذي تأثرت به المنطقة، مطالبين «الأونروا» بتحمّل مسؤولياتها تجاههم لكونها الجهة الدولية الوحيدة المسؤولة عنهم في لبنان وسورية.

وعبّر المعتصمون عن غضبهم من تقصير الفصائل والسفارة الفلسطينية تجاه فلسطينيي سورية في لبنان، متهمين إياها بعدم التفاعل مع معاناة اللاجئين والتقصير في تقديم الدعم القانوني اللازم وعدم التحرك إلا بعد وقوع المشكلة، على حسب تعبيرهم.

• الأزمة الثانية «الإقامة النظامية شرط للتقدم للامتحانات»

يُعَدّ الجانب التعليمي من أهم الجوانب التي يحرص اللاجئ الفلسطيني على التمسك بها والحفاظ عليها، ولو على حساب الجوانب الأخرى من حياته، إدراكاً منه لأهمية التعليم في نهضته وتحسين شروط حياته.

ويتلقى معظم الطلاب في الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي من أبناء اللاجئين الفلسطينيين من سورية تعليمهم في مدارس الأونروا الموجودة داخل المخيمات الفلسطينية وخارجها، إلا أن ثمة معوّقات قائمة لا تزال تمنع الطلاب من الالتحاق بالمدارس والثانويات والجامعات بنحو كامل، كالعامل الاقتصادي المتردي للاجئين واختلاف المناهج والتعقيدات الإدارية[1].

لقد تمكن بعض الطلاب من دراسة المقرر السوري في لبنان والتقدم في ما بعد إلى الامتحانات في سورية من خلال معهد مجمع الكنائس التعليمي المجاني ذي الفروع المتعددة في لبنان. إلا أن القرارات الأخيرة المانعة لدخول اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، جعلت العديد من الطلاب يترددون في الذهاب إلى سورية، خوفاً من عدم التمكن من العودة ثانية، بالإضافة إلى القرارات التي صدرت عن وزارة التربية في سورية التي حدّت من أعداد الطلاب المتقدمين لامتحانات الثانوية العامة، عندما اشترطت عليهم حصولهم على تسلسل دراسي أو خضوعهم لامتحان معياري بعشرة مواد دراسية من صفوف المرحلة الثانوية المختلفة.

ورغم ذلك، استطاع في الفترة الواقعة بين ٢٢ ـ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، (٥١) من أصل (٦٣) طالباً من الطلاب المسجلين في معهد الكنائس الذهاب إلى سورية والعودة منها لتقديم امتحان قبول التقدم لامتحانات الثانوية العامة في سورية، تقدم منهم في ما بعد ٤٥ طالباً للامتحانات النهائية في شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٥.

وبالنسبة إلى طلاب الصف التاسع المنتسبين أيضاً إلى معهد الكنائس والراغبين في التقدم للامتحان وفق المنهاج السوري والبالغ عددهم ١٣٣ طالباً، تمكن ٦٩ طالباً من النزول إلى سورية والعودة إلى لبنان بعد التنسيق الذي حصل ما بين السفارة الفلسطينية وإدارة معهد الكنائس والأمن العام اللبناني.

---

(١) التقرير نصف السنوي الثاني لعام ٢٠١٤ «فلسطينيو سورية: لا يزال الجرح ينزف»، إصدار مركز العودة الفلسطيني ومجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية – ص ٦٤.
http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/2014situationreport2woundstillbleeding.pdf

يشار في هذا السياق إلى أنّ الأمن العام اللبناني اشترط على الطلاب الذين أتموا الخامسة عشرة تسوية أوضاعهم القانونية ودفع مبلغ ٢٠٠ $ بدل إقامة، ما أسهم في عزوف بعض الطلاب عن تقديم الامتحانات لعدم امتلاكهم المبلغ، علماً بأن حركة حماس في لبنان ساعدت الطلاب المكلفين البالغ عددهم (٤٨) بمبلغ ١٠٠$.

أما على صعيد طلاب الصف التاسع «البريفيه» والثانوية العامة داخل لبنان، فقد واجه الطالب الفلسطيني الاشتراط الصادر عن وزارة التربية والتعليم اللبنانية بتاريخ ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١٥ بأنّ «على الطلاب الفلسطينيين المتقدمين لفحص شهادة التاسع (البريفيه) والمسجلين لدى مدارس وكالة الغوث للاجئين بلبنان بشكل نظامي تصديق ومعادلة جلاءات (شهادات) السنوات السابقة أصولاً من سورية»، وطالب القرار بوجود إقامات نظامية سارية المفعول للطلاب، حتى يتمكنوا من التقدم للامتحان.

لقي هذا القرار غضباً في أوساط اللاجئين، ففي ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٥، أطلق أهالي الطلاب مناشدات طالبوا فيها وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية بالسماح لأبنائهم بالترشح للامتحانات الرسمية في لبنان، ودعت الفصائل الفلسطينية الحكومة اللبنانية إلى تصحيح أوضاع الطلاب الفلسطينيين السوريين في لبنان، وذلك بعد أن منعتهم من الترشح للامتحانات الرسمية، وعدم التعاطي مع اللاجئ الفلسطيني من سورية كملف أمني...وتصحيح المشكلة عبر إصدار استثناء للطلاب المشمولين بهذا الإجراء.

مؤسساتياً التقى وفد من مؤسسة «شاهد» الحقوقية برئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني حسن منيمنة، يوم ٧ أيار/ مايو ٢٠١٥، حيث ناقش الوفد مع منيمنة معاناة اللاجئين الفلسطينيين من سورية في قضية تجديد إقاماتهم من قبل الأمن العام اللبناني، وصعوبة حصولهم على تصاريح للدخول إلى المخيمات الفلسطينية من قبل مخابرات الجيش، فضلاً عن حرمان الطلاب الترشّح للامتحانات الرسمية هذا العام.

وبالفعل، نتج عن الضغط الذي مارسته المؤسسات والفصائل الفلسطينية واللجان الأهلية قرار إيجابي أعفى اللاجئ من هذا الشرط الذي حول حياة الطالب والأهل إلى جحيم أو كاد.

• الأزمة الثالثة «الأونروا ووقف المساعدات المقدمة للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان»

قدمت الأونروا المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان منذ بداية اللجوء بنحو متأرجح، إلى أن اعتُمد برنامج خاص عرف بـ (PRS)، اختصاراً لـ PALESTINIAN REFUGEE FROM SYRIA شمل شتى القطاعات الخدمية من صحة وتعليم وإغاثة، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات القانونية[1].

التدرج في وقف المساعدات

تدرجت الأونروا في قراراتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين من سورية، في ما يتعلق بالمساعدات الطارئة المقدمة لهم. ففي شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، عمدت إلى قطع المساعدات عن نحو ١١٠٠ عائلة فلسطينية لعدم استحقاقها المساعدات وفقاً للمعايير التي وضعتها لمستحقي المساعدة.

وفي شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٥، خفضت مساعدة بدل الغذاء عن جميع اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان من ٤٥٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ ليرة لبنانية (٣٠ إلى ٢٧ $).

وبتاريخ ٢٠١٥/٥/١٤ صدرت عن المفوض العام للأونروا السيد بيير كريبنول، عدة قرارات تهدف إلى «خفض خدمات الأونروا في شتى القطاعات في أقطار عمل الأونروا الخمسة، تحت مبرر العجز في موازنة الأونروا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، وأن الخفض سيؤدي إلى وقف مساعدات الأونروا الدورية للاجئين الفلسطينيين من سورية خصوصاً ١٠٠$ بدل الإيواء وخفض بدل الطعام والملابس من ٤٥ إلى ٤٠ ألف ليرة فقط، وقد تتوقف لاحقاً، وإعادة تشكيل المدارس بحيث يكون سقف الغرفة الصفية ٥٠ طالباً، ووقف الموظفين الذين عُيِّنوا في العيادات وعمال النظافة على برنامج PRS الذي يخدم الفلسطينيين السوريين في لبنان و ....الخ».

في ٢٠ أيار/ مايو ٢٠١٥، أعلن المدير العام للأونروا في لبنان، ماتياس شمالي، وقف المساعدات

---

(١) للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على تقرير الحالة حول أوضاع فلسطينيي سورية شباط ٢٠١٤–من إصدارات مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية ومركز العودة الفلسطيني لندن والجمعية التركية للتضامن مع الشعب الفلسطيني «فيدار» – ص – ١٠٠ على الرابط: http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/sitreport.pdf

الطارئة المتعلقة ببدل الإيواء لجميع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، بحجة العجز المالي وضعف التمويل(١).

الحراك الفصائلي والأهلي ضد قرارات الأونروا

أدت قرارات الأونروا الرامية إلى تقليص خدماتها، إلى تحريك شارع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، سواء المقيمون أو اللاجئون من سورية، انطلاقاً من إدراك الشارع لخطورة هذه القرارات وانعكاساتها السلبية على قضية اللاجئين الفلسطينيين، تجلت بإصدار بيانات

---

(١) بيان الأونروا: نقص التمويل يفرض على الأونروا تعليق مساعدات بدل الإيواء للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان ٢٢ أيار ٢٠١٥ / بيروت:

«تجد الأونروا نفسها مجبرة على تعليق مساعدتها النقدية الشهرية لبدل الإيواء التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان. وابتداءً من شهر تموز ٢٠١٥، لن يتمكن أكثر من ٤٣٠٠٠ لاجئ فلسطيني من سورية في لبنان، الذين يحصلون على مساعدة نقدية شهرية لبدل الإيواء بقيمة ١٥٠ ألف ليرة لبنانية (١٠٠ دولار أميركي) للعائلة، وبدل غذاء بقيمة ٤٠ ألف ليرة لبنانية (٢٧ دولاراً أميركياً) للشخص، من الحصول على المساعدة النقدية الشهرية لبدل الإيواء.

في حين لا يزال لدى الوكالة بعض الأموال لكي تتمكن من الاستمرار في تقديم المساعدة النقدية الشهرية لبدل الغذاء خلال الأشهر المقبلة، استنفدت الوكالة جميع الأموال المخصصة لدعم المساعدة لبدل الإيواء المخصصة للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان».

علّق المدير العام للأونروا في لبنان، السيد ماتياس شمالي، على هذا القرار قائلاً: «هذه المساعدة هي مصدر الدخل الأساسي لأكثر من ٩٥٪ من هؤلاء اللاجئين الذين لديهم قدرة قليلة للحصول على فرص لكسب لقمة العيش أو العمل في القطاع العام».

وأضاف: «من بين جميع اللاجئين من سورية في لبنان، إن اللاجئ الفلسطيني هو الأضعف، بما أن لديه القليل من البدائل للخدمات المقدمة، بالإضافة إلى القيود المفروضة على نفاذه إلى سوق العمل. وفضلاً عن ذلك، وبسبب وضعه القانوني غير المستقرّ، هو عرضة للاعتقال والاستغلال والترحيل. إن تعليق المساعدات النقدية الشهرية لبدل الإيواء ستكون كارثية لهذه الفئة الضعيفة».

وناشد السيد شمالي الجهات المانحة حشدَ الموارد اللازمة لحماية الفلسطينيين من سورية في لبنان من مخاطر غير مقبولة. «يُتوقع أن تصبح الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان أكثر تأرجحاً في ظلّ انخفاض المساعدات الإنسانية. وقد نشهد المزيد من اللاجئين الفلسطينيين يفرّون من هذا الواقع القاسي ويشقون طريقهم عبر البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى أوروبا. لذلك أناشد المجتمع الدولي تمكين الأونروا من تقديم الحدّ الأدنى من المساعدات، بحيث يسمح للاجئين الفلسطينيين العيش بكرامة إلى حين التوصل إلى حل عادل لقضيتهم».

تواصل الأونروا العمل بكثافة مع شركائها ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لحشد الموارد لتقديم الاستجابة الإنسانية لدعم اللاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان، واللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان قبل بدء الأزمة السورية. وطالبت الوكالة المانحين بزيادة دعمهم عبر مناشدة الأونروا من أجل الحصول على تمويل، وهي تسعى من أجل الضخ الفوري لمبلغ ٣٠ مليون دولار. إن مناشدة الأونروا الطارئة الخاصة بسورية لم تحصل إلّا على ٢١٪ فقط من الأموال المطلوبة لعام ٢٠١٥، والنقص المزمن في التمويل للإغاثة الإنسانية داخل سورية لا يزال يقوّض من قدرة الوكالة على الاستمرار في عمليات الإغاثة الطارئة المنقذة للحياة. انتهى

الشجب والاستنكار من مختلف الفصائل ىالفلسطينية واللجان الشعبية الأهلية واقامة الاعتصامات أمام مراكز الأونروا بالمخيمات وتسليم مذكرات احتجاج لمدراء المراكز والمناطق في المخيمات الفلسطينية والمدن اللبنانية، وتنفيذ وقفات احتجاجية أمام المقر الرئيسي للأونروا في بيروت بحضور جماهير غفيرة من ابناء اللاجئين وممثلي الفصائل والمؤسسات واللجان الاهلية والشعبية والنقابية الفلسطينية السورية واللبنانية لاستنكار هذه القرارات ومطالبة الأونروا باستمرار تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، إلى حين تحقيق عودتهم إلى ديارهم التي خرجوا منها عام ١٩٤٨، وبحسب قرار إنشاء الأونروا (٣٠٢) الذي ربط بينها وبين تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة .

تداعيات قرارات الاونروا على فلسطينيي سورية في لبنان:

فاقم قرار الأونروا في وقف المساعدات الغذائية وبدل الإيواء بشكل نهائي لقسم من عائلات اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان وتقليصها للقسم الآخر من معاناتها، ولعب القرار دوراً سلبياً في دفع اللاجئين لاتخاذ قرارات صعبة على كافة المستويات.

- **على الصعيد المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان:**

يقيم غالبية اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان في منازل مستأجرة داخل المخيمات وخارجها،بأسعار تفاوتت ما بين ٢٠٠ – ٤٠٠ دولار داخل المخيمات و٥٠٠ – ٧٠٠ دولار ضمن المدن.

في حين تقيم بعض العائلات في مراكز للايواء التابعة للمؤسسات الخيرية والأهلية في بعض المخيمات و المدن اللبنانية كما هو الحال في مركز الغوث الإنساني للتنمية في البقاع في مخيم الجليل ومراكز إيواء مجمع البدر وروضة البهاء داخل مخيم عين الحلوة، والتي في معظمها تفتقر إلى الحد الأدنى من متطلبات الحياة القويمة من بنى تحتية وخدمات أساسية .

إن إيقاف مساعدة بدل الإيواء أعادت اللاجئين إلى المربع الأول الذي وجد اللاجئون فيه أنفسهم فلقد عاودت العائلات النازحة من سورية إلى لبنان مضطرة إلى طرق أبواب مراكز الإيواء من جديد أو للتجمع معاً في منزل واحد لتقاسم الأجرة فبعض العائلات يتكدس أفرادها البالغ عددهم قرابة ١٤ فرداً في غرفة واحدة ، مما فاقم من معاناتها وأدى إلى ظهور خلافات حادة ضمن الأسرة الواحدة، فقد بينت التي حصلت عليها لجنة فلسطينيي سورية

في لبنان من خلال جولتها الميدانية في مخيمات بيروت إلى أن حوالي ٢٠٠ عائلة تجمعت من جديد بمعدل عائلتين إلى ثلاث عائلات في البيت الواحد بهدف تقاسم الإيجار.

• عمالة النساء والأطفال

لقد تأثرت الحالات المصنفة ضمن حالات العسر الشديد أكثر من غيرها بقرارات الأونروا بتقليص المساعدات، فقد تم تطبيق القارا على كافة الشرائح ولم تأخذ بعين الاعتبار الفئات المهمشة أو الضعيفة من ذوي الاحتياجات الخاصة أو كبار السن أو أصحاب الأمراض المزمنة أو العائلات التي تقوم على اعالتها امرأة لعدم وجود الزوج أو المعيل لتلك الأسر مما زاد من ظواهر لم يكن يألفها المجتمع الفلسطيني السوري من أمراض اجتماعية كالتسول أو البحث في حاويات القمامة أو العمل في خدمة البيوت.

لقد تم رصد عشرات النساء اللواتي يعملن كخادمات في المنازل أو مجمع النفايات في مدينة صيدا بين النساء الفلسطينيات اللاجئات من سورية ممن يقمن في مخيم عين الحلوة وكذلك مجموعة لا بأس بها من الفتيات اللواتي يعملن في الاسواق التجارية بأجور متدنية لا تتجاوز الـ (٦ $) وساعات عمل طويلة تتجاوز أحياناً الـ ١٠ ساعات .

أما على صعيد عمالة الأطفال فعلى سبيل المثال تكتظ سوق الخضار في مخيم عين الحلوة – كعينة بحثية – بالأطفال المتسربين من المدارس كعمال في محلات الخضار والألبسة أو لدى أصحاب الحرف والمهن داخل المخيم.

• التسرب الدراسي :

برزت للعيان ظاهرة التسرب الدراسي بين أطفال اللاجئين الفلسطينيين من سورية الى لبنان ففي العام الدراسي الحالي تخلف عن الالتحاق بالمدارس عندما اضطرت بعض الأسر للاستغناء عن تعليم أبنائها للاستعانة بهم في رفع مدخول الأسرة لتغطية النفقات العالية في ظل قطع المساعدات بشكل عام ومساعدات الاونروا المتعلقة ببدل الإيواء بشكل خاص.

فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ عدد الطلاب المسجلين في إحدى مدارس الأونروا في مخيم عين الحلوة لمرحلة التعليم الأساسي الحلقة الأولى والثانية للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ من اللاجئين المقيمين أو اللاجئين من سورية ٤٩٦ طالباً إلا أن العدد الفعلي الذي التحق منهم وصل إلى ٣٤٢ طالباً، في حين أن عدد الطلاب من الشريحة نفسها للعام الدراسي ٢٠١٤/ ٢٠١٥ كان ٦٠٤ طلاباً.

• ازدياد حالات الهجرة غير الشرعية.

لعبت التقليصات والتضيقات دوراً ملحوظاً في ازدياد حركة الهجرة غير الشرعية من المنافذ البحرية في لبنان وتعرض العشرات من اللاجئين الفلسطينيين للاعتقال والتوقيف لدى الأجهزة الأمنية اللبنانية في حين استطاع الوصول المئات إلى تركيا عن طريق طرابلس عبر قوارب الموت أو من خلال سلوك طريق البر الذي يمر من الأراضي السورية التي تتقاسمها الجهات المتصارعة في سورية مما عرض العديد منهم للاعتقال لدى أجهزة الأمن الرسمية السورية أو المعارضة السورية، أو الابتزاز والتشليح من قبل المهربين وتجار البشر.

لقد اضطرت العائلات إلى المجازفة بإرسال أحد أفرادها عبر الطرق السابقة ليكون في المستقبل بمثابة المخلص لها من المعاناة التي تعيشها، ففي مخيم عين الحلوة في صيدا سجل وجود حوالي ٢٥٣ عائلة تعولها المرأة بسبب هجرة الزوج، وكذلك حوالي ٢٧٠ عائلة في مخيمات بيروت.

• الهجرة المعاكسة الى سورية رغم المخاطر الشديدة التي تعتريها.

اضطرت الظروف العشرات من العائلات للعودة إلى سورية رغم الخطورة العالية التي تشكلها عليها بسبب العجز الذي تسببت فيه القرارات الأخيرة بوقف المساعدات، وحسب البيانات التي حصلت عليها لجنة فلسطينيي سورية في منطقة البقاع تبين عودة حوالي ١٢ عائلة فلسطينية سورية كانت تسكن في منطقة سعد نايل وتعلبايا إلى سورية في الفترة التالية لقرار وقف مساعدة بدل الايواء.

• التوجه للفصائل والتنظيمات المسلحة بمختلف توجهاتها .

إن انعدام فرص العمل والبطالة المرتفعة نسبياً في الوسط الفلسطيني اللبناني والسوري أديا إلى توجه جزء كبير من الشباب للفصائل الفلسطينية واللبنانية بمختلف ألوانها وتوجهاتها نظراً لما تقدمه من رواتب شهرية تسهم إلى حدٍ ما في ترميم النقص الذي تسببت فيه القرارات الأخيرة للأونروا، ومن ناحية أخرى مهدت تلك القرارات لانحراف بعض الشباب باتجاه المخدرات تعاط وترويج مقابل الحصول على المال مما شكل تهديداً مباشراً للمجتمع الفلسطيني والسير به لانتشار الرذيلة أو التطرف.

• الأزمة الرابعة «اشتباكات ونزوح ومناشدات»

أدت الاشتباكات العنيفة التي اندلعت بين حركة فتح و«الجماعات الإسلامية المتشددة» يوم السبت ٢٣ آب – اغسطس في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين قرب مدينة صيدا اللبنانية والتي استمرت لعدة أيام إلى انتشار حالة من التوتر بين أهالي المخيم عامة وفلسطينيي سورية المهجرين إلى مخيم عين الحلوة والبالغ تعدادهم حوالي ١٤٠٠ عائلة بشكل خاص، وشهد مخيم عين الحلوة حركة نزوح كبيرة من سكانه ومن العائلات الفلسطينية السورية إلى خارج المخيم خوفاً على حياة أطفالهم وحياتهم إلى مدينة صيدا والجوار وأقاموا في مراكز إيواء مؤقتة كبلدية صيدا وصالة الحنان والعديد من المساجد.

أدت الاشتباكات التي استمرت لعدة أيام إلى سقوط عشرات الضحايا بين قتيل وجريح ، عُرف من الجرحى اللاجئ الفلسطيني السوري عز الدين هايل حمادة من أبناء مخيم السبينة.

• اللاجئ الفلسطيني السوري في مخيم عين الحلوة الحلقة الأضعف

ضم مخيم عين الحلوة وهو التجمع الأكبر للاجئين الفلسطينيين في لبنان بدايةً ما يقارب ٢٤٠٠ عائلة فلسطينية مهجرة من سورية توزعت على أحيائه المتباينة بألوانها السياسية وتقسيماتها الفصائلية دون علم منهم أو إرادة مسبقة ، فوجد البعض نفسه في المناطق التي تقع تحت سيطرة «الإسلاميين المتشددين» والبعض الآخر في مناطق نفوذ حركة فتح المنقسمة أصلاً بين جماعات تتبع رئيس السلطة الفلسطينية وأخرى لمناوئيه وغيرهما.

في بداية اللجوء لوحظ وجود حالة استقطاب للشباب الفلسطيني السوري من قبل حركة فتح، خصوصاً أولئك الذين لجؤوا بدون عائلاتهم حيث تم استيعابهم ضمن برامج التدريب والحراسة مقابل الإطعام وتأمين مكان للنوم ومبلغ زهيد من المال لا يتجاوز الـ ٢٠٠ $، وفي هذا السياق أفاد أحد اللاجئين «أنه خضع لدورة تدريبية عسكرية برفقة ٥٠ شاباً من فلسطينيي سورية في أحد تلك المعسكرات داخل مخيم عين الحلوة».

بالمقابل طبقت مراكز الإيواء الخاصة «بالإسلاميين المتشددين» نظاماً وصف بالمحافظ جداً من ناحية منع الاختلاط والتدخين والالتزام باللباس الشرعي للنساء ومنع التصوير للأنشطة المطبقة داخل المراكز إلا في حدود ضيقة جداً بما لا يظهر الوجوه أو الأشخاص.

حاول اللاجئ الفلسطيني السوري التعايش مع البيئة الجديدة بما يخدم وجوده المؤقت ريثما تنقضي محنته في سورية والعودة إلى مخيماته هناك ، ولكن تسارع الأحداث في

مخيم عين الحلوة وحالة اللاستقرار التي يشهدها المخيم والوضع القانوني المتأرجح والمعيشي المتردي جعلت منه الحلقة الأضعف ليصبح بعد ذلك عرضة للاتهام والاعتقال وإلصاق التهم .

ففي الأحداث التي شهدها مخيم عين الحلوة في العشر الأخير من شهر آب أغسطس ٢٠١٥ سلمت حركة فتح داخل مخيم عين الحلوة اللاجئ الفلسطيني السوري علي شرشرة لمخابرات الجيش اللبناني بعدما نصبت له كمين أمام منزله – حسب رواية الأهل – بتهمة اشتراكه في القتال إلى جانب جند الشام في معركتها مع حركة فتح ، علماً أن عائلة المتهم قد ساقت من الأدلة والقرائن ما يكفي لتبرئته من هذه التهمة وأحضرت من الشركة التي يعمل بها علي كتاباً يثبت تواجده على رأس عمله خلال تلك الفترة.

وفي السياق ذاته أصيب اللاجئ الفلسطيني مازن منير صالح أثناء محاولة خروجه من المخيم وقت اندلاع الاشتباكات في حي الطوارئ بطلق ناري في صدره أدى إلى وفاته بعد معاناة استمرت لتسعة أيام في مشفى لبيب أبو ضهر في مدينة صيدا، ولكن المفاجئ بالأمر أن المشفى احتجزت الجثمان لحين تسديد الفاتورة البالغة ٤٥ ألف دولار أمريكي، وعندما حاول الأهل التواصل مع الفصائل المتقاتلة داخل المخيم للمساعدة في تسجية جثمان ولدهم تنكر له الجميع بل أكثر من ذلك فقد ألصقت إليه تهمة القتال إلى جانب جند الشام وحُذِرَ من التدخل أو التوسط لأجله علماً أن الفقيد مازن لديه إعاقة سمعية وتعسر في النطق ، مما جعل الفعاليات والمؤسسات تستنكف عن تقديم أية مساعدة في سبيل ذلك باستثناء الصليب الأحمر[١].

حركت التصرفات السابقة تجاه اللاجئين الفلسطينيين من سورية في مخيم عين الحلوة مع ما رافقها من التحريض الاعلامي اللامحسوب مشاعر القلق والخوف لدى العائلات التي وجدت نفسها بلا حول ولاقوة ولا جهة راعية.

(١) تم فيما بعد الإفراج عن الجثمان بعد تكفل عدد من الفصائل والشخصيات والمشفى للتكاليف.

النتائج والتوصيات

- إن ما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان خلال عام ٢٠١٥ من أزمات كادت أن تفتك بهم يجعله العام الأسوء بالنسبة إليهم، ويدل بشكل قاطع على هشاشة الوضع العام للاجئين بسبب التراجع الحاد بالعمل الإغاثي والاضطرابات القانونية والأمنية التي شهدتها بعض المخيمات الفلسطينية في لبنان.
- كما أن استثناء اللاجئين الفلسطينيين من سورية الى لبنان في بعض المناطق كمنطقة البقاع من عطاءات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين،أو بعض المؤسسات المعنية في العمل الإغاثي باعتبارهم تحت ولاية الأونروا، أدى إلى تردي الأوضاع الانسانية للاجئين الفلسطينيين من سورية.
- كشفت الأزمات التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون من سورية الى لبنان عن ضعف الاستعدادات والامكانيات لدى الاونروا والفصائل الفلسطينية العاملة والجهات الحكومية اللبنانية.
- يُعَدّ الجانب التعليمي من أهم الجوانب التي يحرص اللاجئ الفلسطيني على التمسك بها والحفاظ عليها، وأن أي مساس بهذا الجانب سوف يكون له تداعيات سلبية على الحياة العامة للاجئين.
- فاقم قرار الأونروا في وقف المساعدات الغذائية وبدل الإيواء بشكل نهائي لقسم من عائلات اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان وتقليصها للقسم الآخر من معاناتها، ولعب القرار دوراً سلبياً في دفع اللاجئين لاتخاذ قرارات صعبة على كافة المستويات (التعليم – الهجرة – العودة الى سورية – عمالة النساء و الأطفال و...إلخ).
- اللاجئ الفلسطيني السوري في لبنان هو الحلقة الأضعف بدليل ما تعرض له أثناء الاشتباكات التي حصلت في مخيم عين الحلوة صيف ٢٠١٥ .

لذلك أمام تواصل معاناة فلسطينيي سورية في لبنان يتوجب على الحكومة اللبنانية السعي إلى تقنين الوجود الفلسطيني السوري في لبنان ومعاملتهم إما كلاجئين ومنحهم الحقوق المتوجبة لهم أو معاملة المواطنين العرب أو الأجانب ومنحهم حرية التنقل والإقامة والعمل.

كما ينبغي الجهات المعنية ـ الرسمية الدولية أو الفلسطينية بكل شرائحها ـ على اللاجئين الفلسطينيين السوريين العمل معاً على تدارك الأوضاع العامة للاجئين للحفاظ على كرامة من تمسك منهم بالبقاء في محيطه العربي وتمكينهم للعيش العزيز وترسيخ الانتماء لديهم للحفاظ على هويتهم الوطنية ليكونوا ممن يسيرون على درب تحرير أرضهم واستعادة وطنهم.

انتهى

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

قسم الدراسات والتقارير الخاصة

Phone: 00 44 20 8453 0978

Email: info@actionpal.org.uk

Address: 100C Crown House North
Circular Road, Ealing -NW10 7PN

London, UK